



فشل المؤامرات على شعب اليمن الديمقراطية

وفي مجال آخر يتحدث التقرير عن سير التجربة في اليمن الديمقراطية وكيف ان سياسة اليمن الديمقراطية الداخلية والخارجية تتحدد نتيجة الفعالة بالنهج الايديولوجي والسياسي الذي تلتزم به السلطة الا وهو الفكر الاشتراكي حيث ان سياسة اليمن الخارجية بكل اساليبها ووسائلها انما تستهدف خلق ظروف دولية اشهر ملائمة لتحقيق الاهداف التي تسطر السياسة الداخلية من اجل تحقيقها ، وهي ترسيخ وتقوية النظام الوطني الديمقراطي ، عن ثورة اليمن الديمقراطية والمؤامرات المحاكاة ضدها يقول التقرير :

ان فشل تلك المؤامرات المستمرة امام صمود شعبنا الباسل وادارته الصلبة التي الحققت الهزائم المستمرة بالاعداء قد لغنتهم دروسا في التضحية والبطولة لا يمكن ان ينسوها . ان شعبنا قد دافع بشكل رائع عن استقلاله الوطني وطريق تقدمه الاجتماعي المستقل وسيظل في يقظة دائمة لكل المؤامرات التي تستهدف النيل من حرته وسيواصل نضاله من اجل بناء حياته الجديدة .

فشعبنا الذي اختار بارادته الحرة الطريق الثوري وحققت انتصارات كبيرة عبر مسيرته الكفاحية في هذا الطريق قد اكد بان ارادته لا يمكن ان تهزم بل اننا نستطيع القول بان ثورتنا ونظامنا الوطني الديمقراطي قوة راسخة الجذور واعداء ثورتنا بالرغم انهم يدركون هذه الحقيقة يلجأون الى حملات التشهير والتضليل بمختلف الاساليب والوسائل العدوانية . وعلى الجميع ان يدرك ان شعبنا محب لحرته التي دفع ثمنها بالدماء وقوافل من الشهداء في كفاحه ضد الاستعمار وفي دفاعه عن استقلاله الوطني ولانه محب لحرته فانه يحترم حرية الشعوب الاخرى .

دور التنظيم السياسي في قيادة السلطة والعملية الثورية في اليمن الديمقراطية

ان الدولة كظاهرة اجتماعية في مرحلة معينة من مراحل التاريخ تحمل معنا طبقيًا يجسد جوهر المصالح المادية والرجعية ضد طبقة او طبقات اخرى . ومن هنا فان شكل الدولة القائمة الان هو نمره لنضال جماهير الشعب الكادحة والذي تتوج بالكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وعملاته من السلاطين والمرتكزة تحت قيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية ، حيث حدد التقرير ان المهمة الاساسية هي رسم الاقامة البعيدة

لتطوير الشعب ووضع الخطط السياسية وتنظيم الجماهير الكادحة من اجل تحقيق اهدافها وهذا يتطلب العمل الدؤوب على تنشيط اعمال الاجهزة القائمة في البلاد على ضوء برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحول تعزيز الديمقراطية بمشاركة الجماهير يقول التقرير :

ولاجل ضمان سير السلطة في طريق صحيح تخدم اوسع جماهير الشعب وتضمن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني وتجنب الثورة مخاطر الوقوع في قبضة الاستعمار الجديد ، عمل التنظيم السياسي على تطوير بنيته الداخلية ومقاومة الاتجاهات اليمينية والانتهازية التي كانت تمتد كل البعد عن تثبيت اسس سلطة الثورة ومهامها ، وخلال السنوات الماضية اضطلع التنظيم السياسي بدور كبير ونشاط خلاق في ميدان قيام السلطة في الاتجاه الصحيح من اجل تحقيق اهداف الثورة وصيانة مكاسب الشعب الثورية . كما رسم آفاق تطور السلطة ومكانتها في الحياة الكفاحية للشعب وان ضمان تشكيل سلطة شعبية تندمج اندماجا فعالا في كفاح الشعب وترتبط به ارتباطا وثيقا وتمسك مصالحه وطموحاته خلال عملية النهوض الثوري سيكون الاتجاه الاساسي لسياسة التنظيم السياسي في المستقبل ، وسيبذل تنظيمنا السياسي اهتماما كبيرا لاستكمال بناء السلطة واجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ثم يتحدث التقرير عن النظام الداخلي وتطور الحياة الحزبية واجتماعات اللجنة المركزية منذ المؤتمر الخامس عام ١٩٧٢ ومئات العلاقات التنظيمية بين اللجان الدنيا والعليا مدنية وعسكرية وترسخ التقاليد الديمقراطية في حياة التنظيم . حيث يقول التقرير :

ومن المسائل التي مكنت من تطور التنظيم السياسي الجبهة القومية وتجربة الثورة ممارسة مبدأ القيادة الجماعية وتطبيقها بشكل جيد خلال عملية التحولات الثورية التي جرت في بلادنا منذ المؤتمر الخامس . لقد تمكنت اللجنة المركزية بانتهاجها اسلوب العمل الجماعي في قيادة الثورة من تقديم الحلول الواقعية والصحيحة لمسائل العمل الحزبي وقضايا التطور الاجتماعي .

وفي مجال آخر يوجه التقرير انتقاداته الى بعض السلبات رغم كل الايجابيات التي تحققت حيث يقول :

الا اننا يجب ان نشير الى انه لا زال هناك من الاعضاء من لا يعطي اهمية كافية لتطبيق هذا المبدأ ويقبلون من قيمته ويتحسسون من اي نقد يوجه اليهم . ان النقد مبدأ من مبادئ المركزية الديمقراطية وحق من حقوق العضو ، ويجب على كل اعضاء تنظيمنا استخدام هذا الحق استخداما خلافا لمصلحة تقوية تنظيمهم وتمكينه من تادية دوره الثوري القائد بين صفوف جماهير الشعب .

ان توطد مكانة الديمقراطية داخل تنظيمنا السياسي ، مرهونة بتعزيز الانضباط الحزبي ، والتطبيق الصارم لمبدأ المركزية الديمقراطية . وتؤكد الخبرة التاريخية ان الفصل بين المركزية الديمقراطية وانواع اسلوب التسبب والفوضى في الممارسة تحت ستار الديمقراطية يلحق ضررا بالتنظيم بنفس المستوى الذي تحدته المركزية البيروقراطية .

الديمقراطية والمركزية وتجديد القيادات في المحافظات

وبعد ان يتحدث التقرير على ضرورة تثبيت المركزية والديمقراطية في خط منسق ومتوازن دون الافراط بجانب على حساب الاخر حتى لا تؤدي تلك الممارسات الى قيام البيروقراطية او الفوضى فيدعو الى الابتعاد عن اساليب الاوامر المرتجلة ذات الطابع البيروقراطي التنظيمي باعتبارها مهمة جدير ان يناضل من اجلها اعضاء التنظيم .

وبعدما يأتي التقرير ليتحدث على اهمية مبدأ تجديد القيادات حيث يقول : وفي هذا السبيل عملت اللجنة المركزية على متابعة خط تنفيذ هذا المبدأ خلال انتخاب وتشكيل الهيئات القيادية في عموم المحافظات ، واولت اهتماما كبيرا لمسائل تزايد نفوذ العمال والفلاحين التعاونيين ، من خلال زيادة الممثلين منهم سواء اكان في مؤتمرات المحافظات او في الهيئات

القيادية للجان المحافظات . وطبقا لهذا التوجه تم صعود اعضاء قياديين جدد من اوساط العمال والفلاحين التعاونيين والمرأة ، حيث اتاح لهم الفرص للمشاركة القيادية في ميدان التطبيق العملي لانجاز مهام الثورة .

تعزيز مكانة الطبقة العاملة في التنظيم الحزبي

واشار التقرير الى ان اللجنة المركزية يجب ان تركز بشكل اكبر عن تعزيز مكانة الطبقة العاملة اليمينية وتنامي دورها الطبيعي في النشاط الحزبي من خلال استقطاب العمال الطبيعيين ، حيث اكد التقرير على انه لا يكفي حمل شرف الايمان بنظرية الاشتراكية العلمية وبالذور التاريخي القيادي للطبقة العاملة في العملية الثورية دون العمل على ان يكون العمال التقدميين في طبقة التنظيم السياسي ، وعلى هذا الاساس يجب اعدادها سياسيا وايديولوجيا لتحتل مكانتها القيادية المفروضة .

تعزيز وتطوير السلطة الوطنية الديمقراطية

يقول التقرير :
ان تجربة السلطة في بلادنا قبل يونيو ١٩٦٩ ، تميزت بممارسات التيار اليميني الذي اراد ان يجعل التنظيم السياسي مجرد ملحق بالسلطة ينفذ خطها السياسي وقراراتها ، لانه لا يؤمن بدور التنظيم كقائد للثورة والمجتمع ، ولكن التيار التقدمي في تنظيمنا السياسي الجبهة القومية افشل هذا الاتجاه باقدامه على خطوة ٢٢ يونيو الجريئة في ١٩٦٩ ، من اجل وضع السلطة في مكانها الطبيعي ، باعتبارها قوة تخضع لقيادة التنظيم وخطه السياسي المؤدي الى خدمة التطور العام لحياة الشعب . .

وبالرغم من ذلك ايضا لم تخل تجربتنا في السلطة بعد المؤتمر العام الخامس من بعض الظواهر الخاطئة ، اذ وجدت بعض الممارسات لبعض العناصر التي لا تتصرف بوعي ومسؤولية تجاه كل ما يصدر عن السلطة من اجراءات تقدمية وتستعصم عن ذلك بقناعاتها الذاتية وبالمقابل برزت اتجاهات تنزع هي الاخرى الى الايمان بيروقراطية نظام السلطة فتسهم باتجاه المركزية الشديدة للسلطة وافراغها من محتواها الديمقراطي الشعبي . .

واكد التقرير على وجود علاقة متبادلة بين السلطة ونظام وقانون وبين السلطة وتطبيق وممارسة في ميدان الحياة الاجتماعية . ولهذا يعمل التنظيم السياسي على جعل السلطة تستمد مهامها من الخط السياسي العام المتمثل في البرنامج والدستور ، واعتبار التنظيم السياسي القوة الحاسمة في قيادة السلطة والمجتمع والذي تستمد منه سلطة التنفيذية لواجباتها ومسؤولياتها ، باعتبارها القوة التي تستمد من السلطة التنفيذية والتشريعية قوتها في اكتساب حب واحترام الجماهير وتادية دورها الاجتماعي ثم يتحدث التقرير عن الاهمية التي يكتسبها نشاط مجلس الشعب الاعلى في ميدان توطيد دعائم السلطة الشعبية لتحالف العمال والفلاحين وغيرهم من الكادحين ، رغم ما قد صاحب ذلك من سلبات بحكم حداثة التجربة ونقص الكادر . . وفي مجال آخر يقول التقرير :

وعلى طريق ترسيخ الدور الديمقراطي لجماهير شعبنا فقد جرى في العام الماضي الانتهاء من صياغة قانون الحكم المحلي وتم انزاله لجماهير الشعب من اجل مناقشته وتقديم الملاحظات والمقترحات بشأنه ويجري الاعداد لوضع قانون الانتخابات للمجالس الشعبية المحلية التي ستقام في عموم الجمهورية وهذا الواقع يؤكد بجلاء على اهمية الدور الذي تلعبه جماهير شعبنا في مساهمتها الايجابية بتسريع القوانين الصادرة بالبلاد .

الجهاز الاداري وتطبيق القوانين والتشريعات

ومنذ المؤتمر العام الخامس اصدرت الثورة عددا من القوانين والتشريعات واللوائح المستجيبة لمصالح اوسع جماهير الشعب ومهام البناء الراهنة والاتجاه نحو تأسيس النظام المتكامل للثورة الوطنية الديمقراطية ولذلك فان تعزيز شرعية السلطة تكون من خلال تشييف اعضاء التنظيم بتلك القوانين لكي يكونوا هم نموذجيا في احترام السلطة والقانون ، ان تصح المنظمات القاعدة موجهها ومرافقا لتنفيذ تلك القوانين بين صفوف الجماهير . . . كما يجب تقوية الجهاز الاداري وتطهيره باستمرار من امراض البيروقراطية والفساد وتحويله الى جهاز يخدم الشعب وذلك باعادة تربية كوادره بالتربية السياسية والايديولوجية حتى تتشعب هذه الكوادر بالروح الثورية ، وان يتم قيام جهاز اداري يجمع بين مهام الادارة ومهام الثورة . . .

وبنفس الوقت يجب ان يستمر النضال ضد العناصر الفاسدة والبيروقراطية والذين يستغلون سلطتهم الادارية لمصالحهم الذاتية ويسئون معاملة المواطنين .

اجهزة امن الثورة والحيش

فيقول التقرير :
لقد واصلت القوى الامبريالية والرجعية في السنوات الماضية نشاطها التخريبي ضد الثورة والسلطة والتحولت الاجتماعية التي حققها شعبنا كما تميزت بالنشاط التآمري المسموم لعرقلة سير الثورة وكفاح شعبنا في طريق التطور المستقل بهدف اعاقه نظامنا الوطني الديمقراطي . ومن اجل ردع المخططات التخريبية المعادية لثورتنا وشعبنا على الصعيد الداخلي والخارجي ، فقد بذلت اللجنة المركزية لتنظيمنا السياسي نشاطا متواصلا لضمان صيانة امن الثورة ونظام سلطتها ، ولقد لعبت اجهزة امن الثورة دورا يفظا باستمرار لتعقب وكشف مخططات التآمر والتخريب المعادية لنظام شعبنا وطريقه الثوري المستقل ، حيث تم احباط العديد من المخططات التآمرية ومجابتها باستمرار بموقف حاسم وصارم .

وفي مكان آخر يقول التقرير :
فالقوى الامبريالية والرجعية تعتقد ان امكانياتها الهائلة وظروف حياة التخلف التي يعيشها شعبنا ستتيح لها امكانية استمرار تآمرها للنيل من الثورة ومكتسباتها . لكن عليها ان تدرك ان حرية شعبنا وارادته وتصميمه على النهوض لا يمكن مطلقا ان تباع وتشترى ، وان تنظيمنا السياسي الذي تابع باستمرار مسائل صيانة امن الثورة ، وسلطة الشعب ، سيظل دوما يبقا لكل ما يدبر ضد الثورة .

وحول الجيش والامن ، تناول التقرير تطور مؤسسات الجيش بعد ٢٢ يونيو ١٩٦٩ الممثلة بقياداتها من قوة فمع طبقة تخدم مصالح وثقافة قوى الاستعمار والافطاع والكومبرادور الى قوة اعيد بناؤها من جديد عسكريا وسياسيا لتقف ضد الاعداء الطبقيين للثورة وتدافع عن انجازاتها . . . ولذلك فان مسألة تعزيز سلطة الثورة وحماية مكتسباتها لا تنقسم عن مسألة تعزيز وتطوير المؤسسات العسكرية للبلاد ، ولهذا فتوجه الثورة هو لتطوير القوات المسلحة من جميع النواحي ورفع كفاءتها ، وهذا يرتبط ايضا وبشكل عضوي بمدى تطور الاوضاع التنظيمية من جوانبها المختلفة .

الميليشيا الشعبية

ويقول التقرير :
ولقد شهدت تجربتنا الماضية على طريق تعزيز اجهزة الثورة الدفاعية بروز شكل عسكري جديد ، اكتسب ويكتسب اهمية كبيرة على الصعيد العسكري والسياسي في تاريخ حياة شعبنا ، وذلك هو تشكيل الميليشيا الشعبية ، وهذا الشكل الجديد يتطلب العمل بمشاركة بما يضمن تحسين تسليحه وكذا تثقيفه الايديولوجي والسياسي ذلك ان كل انجاز وكل تحول